

خطوات إيجابية باتجاه حل الأزمة □

ليبيا.. الحل يقترب

جاء التعديل الوزاري في ليبيا كخطوة إيجابية على طريق استكمال المسار السياسي لحل الأزمة والذي بدأ منذ تشكيل □ حكومة الدفاق الوطني في انتظار تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية بحسب الخطة □ التي وضعتها الأمم المتحدة وبقا لما أكدته متابعون للدفاع أمس الاثنين. □ □

وكان رئيس حكومة الدفاق الوطني الليبية فائز السراج قد أجرى و لأول مرة □ تعديلا وزاريا شمل ثلاث حقائب وزارية من بين 13 أبرزها الداخلية حيث نصت □ قرارات التعديل على تكليف كل من فتحي علي باش آغاو بمهام وزير الداخلية بدلا □ من العميد عبد السلام عاشور وعلي العيساوي بمهام وزير الاقتصاد والصناعة □ بدلا من نصر الدرسي وفرج بومطاري بمهام وزير المالية بدلا من أسامة حماد كما □ عين المجلس الرئاسي بشير المقتنري رئيسا للهيئة العامة للشباب والرياضة في □ ليبيا بدلا من زياد قريرة. □ ولقي التعديل الوزاري استحسانا لدى عدة إطراف على رأسها بعثة الأمم المتحدة □ للدعم في ليبيا التي أعلنت دعمها للخطوة التي قام بها المجلس الرئاسي لحكومة □ الدفاق وأعربت عن استعدادها لدعم الوزراء الجدد في استكمال تنفيذ الترتيبات □ الأمنية الجديدة في العاصمة طرابلس إلى جانب المسير قدما في الإصلاحات □ الاقتصادية والسعي لتوحيد المؤسسات الوطنية الليبية. □ وجاء التعديل الوزاري موازاة مع التقدم الذي أحرزته لجنة الترتيبات الأمنية بخصوص إخراج المسلحين من المؤسسات السيادية في العاصمة طرابلس بينما أكد □ السيد السراج أن استلام القوات النظامية للمقرات الحكومية سيطال كافة المدن □ الليبية مباشرة بعد الانتهاء من العملية في العاصمة في خطوة جديدة لإرساء □ النظام في البلاد التي أنهكتها الأوضاع الأمنية غير المستقرة. □ وفي إطار هذه العملية التي وصفت ب الهامة أكدت وزارة الداخلية بحكومة الدفاق الوطني الليبية تسلمها لميناء طرابلس البحري من إحدى المجموعات □ المسلحة. □

وكانت تسيطر على ميناء طرابلس البحري مجموعة مسلحة تحت اسم (كتيبة النواصي) □ إحدى القوات التي تسيطر على عدد من المقرات الحكومية في طرابلس والتي تعد □ واحدة من بين المجموعات المسلحة التي وافقت على تسليم المقرات التي تسيطر □ عليها لقوة نظامية حكومية. □ □

وأعلن المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا غسان سلامة في الـ 12 من الشهر □ الماضي عن الشروع في تنفيذ الترتيبات الأمنية الجديدة في العاصمة طرابلس □ بحيث تقوم الترتيبات على تشكيل قوة مشتركة من العسكريين والشرطة النظاميين □ تضطلع بمهمة تأمين المقرات والمواقع الحيوية. □

وكان رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج قد أمر بحل اللجنة الأمنية السابقة □ واستبدالها بأخرى جديدة. □

وحرصت كل من حكومة الدفاق الوطني وبعثة الأمم المتحدة على تدارك الوضع بسرعة □ عقب الاشتباكات التي عرفتها العاصمة طرابلس بين قوات الدفاق و اللواء السابع □ بترهونة والتي استمرت قرابة شهر كامل جنوب العاصمة قبل أن تنجح وساطة قادتها □ الأمم المتحدة في إيقافها عبر اتفاق لوقف إطلاق النار. □ □

وخلفت الاشتباكات سقوط 117 قتيلًا وإصابة 581 بجروح متفاوتة بحسب وزارة □ الصحة. □

دعم أممي مستمر □

وجدد المبعوث الأممي لدى ليبيا غسان سلامة تأكيدده على دعم وتمسك الأمم □ المتحدة بإجراء الانتخابات في ليبيا مشيرا إلى أن قرار تأجيل الانتخابات أو □ إجرائها في موعدها في يد الليبيين ومجلس النواب فقط قبل أن يعود ليؤكد من □ جديد أنه من الصعب الالتزام بالموعد المحدد في الجدول الزمني الذي أقر في □ باريس لانتخابات ليبيا المقررة في 10 ديسمبر القادم مرجعا السبب إلى أعمال □ العنف التي شهدتها العاصمة طرابلس. □

ويؤيد الكثير من الليبيين مقترح إجراء الانتخابات في موعدها المبرمج قبل □ نهاية العام الجاري وذلك بهدف حسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة عن السلطة □ والمرعية نهائيا ووضع حد للانفلات الأمني والسياسي المستمر منذ الإطاحة بنظام □ الزعيم الراحل معمر القذافي في 2011. □

من جهته أكد رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية عماد السايح □ أن إجراء انتخابات خلال العام الجاري يعتمد على مجلس النواب وما سيصدره من □ قوانين موضحا أنه في حال اختيار مجلس النواب إقرار قانون الاستفتاء فإن □ نتيجة الاستفتاء ستعلن أواخر شهر نوفمبر وبعدها ستمنح مدة ثلاثة أشهر للسلطة □ التشريعية القائمة لإصدار التشريعات اللازمة ومن ثم ثمانية أشهر أخرى □ للمفوضية لاستكمال عملية الانتخابات. □

وأضاف السايح أن استمرار الأزمة السياسية في ليبيا ومطالب الرأي العام تضغط □ بقوة نحو إجراء انتخابات وانه لا مخرج للمسار السياسي إلا بعملية انتخابية □ تفضي إلى واقع سياسي جديد. □

وكان مجلس النواب الليبي قد عقد جلسة لمناقشة قانون الاستفتاء على الدستور □ □

إلّا أن محيط المجلس شهد اشتباكات بين أفراد من الحرس الرئاسي وبعض المرافضين لقانون الدستور ما أسفر عن إصابة عضو مجلس النواب عن طبرق صالح هاشم وأحد عناصر جهاز الحرس الرئاسي. وأعلن رئيس مجلس النواب الليبي عقيله صالح أن جلسة مجلس النواب انتهت بالتوافق حول قانون الاستفتاء على أن يحسن بتعديل الإعلان الدستوري في جلسات قادمة للمجلس.